النشرة الإخبارية لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي المعني بالمخدرات والجريمة للشرق الأوسط وشمال إفريقيا

٢٠١٩/٢

من خلال هذه النشرة الإخبارية، يدعوك مكتب الأمم المتحدة الإقليمي المعني بالمخدرات والجريمة للشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى القراءة والتفكير في الأولويات المهمة التي حددها وناقشها وعمل عليها مكتبنا مع شركائنا الوطنيين في دولة العراق، بهدف دعم جهود دولة العراق لتعزيز نظام العدالة الجنائية في مجموعة واسعة من المجالات المواضيعية التي كُلف المكتب بالعمل عليها، لا سيما في أعقاب الهزيمة العسكرية لداعش.

لقد ركز الكثير من عملنا في السنوات القليلة الماضية على تعزيز نظام دولة العراق القانوني ضد الإرهاب، وهذا موضح في القسم التالي من النشرة. وبالنظر إلى الاهتمام الذي أبداه الشركاء الوطنيون بتوسيع نطاق عمل المكتب في دولة العراق، فقد أوفد المكتب في عام ٢٠١٨ بعثتي تقييم، تم خلالهما تحديد أولويات الشراكة المستقبلية للمكتب في دولة العراق، بما في ذلك مجالات مكافحة المخدرات ومكافحة الجريمة المنظمة والفساد وإصلاح السجون والصحة.

في أوائل عام ٢٠١٩، ودفعاً لجهود الأمم المتحدة للإصلاح، عيّن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة منسقا للبرنامج في دولة العراق، وذلك لتعزيز القدرة التشغيلية على أرض الواقع وبناء برنامج تعاون طويل الأجل قائم على الأولويات الوطنية، مع التركيز على الصلة بين الجريمة المنظمة والإرهاب.

وتقدم هذه النشرة الإخبارية -التي تعد أولى نشرات المكتب على المستوى القطري- لمحة عامة حول التعاون بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ودولة العراق في السنوات القليلة الماضية بالإضافة إلى مستقبل التعاون. كما تستعرض النشرة الإخبارية صور للتراث الثقافي العراقي، الذي دُمِّر على يد داعش، لتُذكرنا بمهمتنا المشتركة والتزامنا بدعم العراق في إعادة بناء مستقبله. أتمنى أن تستمتعوا بقراءة هذه النشرة الإخبارية.

كرستينا البرتين

الممثل الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا

في هذا العدد:

- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في العراق..... ٢
- بعثات بناء الشراكة إلى بغداد والبصرة..... ٤
- الوحدة في التنوع: المسؤولون العراقيون في زيارة دراسية إلى ميشيلين (بلجيكا)..... ٤
- برنامج مراقبة الحاويات في العراق..... ٤
- تمكين مسؤولي العدالة الجنائية من النساء في الاستجابة الوطنية لمكافحة الإرهاب..... ٥
- حفل لاستكمال خمس سنوات من دعم فرع برنامج منع الإرهاب لجهود العراق لمكافحة الإرهاب..... ٥
- التواجد الدائم لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في العراق:
-الخطط الحالية والأهداف المستقبلية..... ٦

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في دولة العراق

لدى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة شراكة طويلة الأمد مع حكومة دولة العراق في مجال منع الإرهاب، تهدف إلى تعزيز النظام القانوني لدولة لعراق ضد الإرهاب من خلال المساعدة التشريعية والتدريب الفني على الصكوك القانونية الدولية وبناء القدرات في التحقيقات والمقاضاة في القضايا المتعلقة بالإرهاب. خلال السنوات الماضية من التعاون، تم تحقيق مجموعة واسعة من أهداف بناء القدرات، القليل منها مدرج أدناه.

أ- القدرة على معالجة قضايا الإرهاب

يهدف برنامج تعاون مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من خلال البرنامج العالمي لمنع الإرهاب إلى تعزيز النظام القانوني لدولة العراق ضد الإرهاب من خلال المساعدة التشريعية والتدريب الفني على الصكوك القانونية الدولية وبناء القدرات في التحقيقات والمقاضاة في القضايا المتعلقة بالإرهاب.

وقد شمل البرنامج دولة العراق من خلال مبادرة مدتها خمس سنوات لتعزيز النظام القانوني لمكافحة التهديدات الإرهابية الناشئة، بما في ذلك المقاتلين الإرهابيين الأجانب في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وفقًا لقرار مجلس الأمن الدولي ٢١٧٨ (٢٠١٤)، تهدف المبادرة إلى تعزيز الأطر القانونية الوطنية ضد المقاتلين الإرهابيين الأجانب؛ وتدريب موظفي العدالة الجنائية على الجوانب القانونية المحددة المتعلقة بمكافحة تمويل الإرهاب على الصعيدين الوطني والإقليمي؛ وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي بالشراكة مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، والمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون.

وقد تضمنت المرحلة الأولى التي بدأت من سبتمبر ٢٠١٤ إلى أكتوبر ٢٠١٥، بدعم من الولايات المتحدة واليابان، مؤتمرين إقليميين يغطيان العراق (مارس وأكتوبر ٢٠١٥)، كما تضمنت المرحلة الثانية التي بدأت من نوفمبر ٢٠١٥ بدعم من الاتحاد الأوروبي وكندا، ورش عمل دون الإقليمية وورش عمل وطنية، بما في ذلك للعراق. وكذلك التدريب المتخصص على تحويل المعلومات الاستخباراتية إلى أدلة.

وقد تم تدريب العراق إلى جانب الأردن ولبنان على استخدام أساليب التحقيق الخاصة في القضايا المتعلقة بالإرهاب مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وسيادة القانون كما نُظمت تدريبات متخصصة لمسؤولي إنفاذ القانون العراقي ولمسؤولي العدالة الجنائية والمحامين خلال عام ٢٠١٧ إلى جانب نظرائهم اللبنانيين والأردنيين حول استخدام الأجهزة الأمنية الخاصة بالتحقيق في الجرائم الإرهابية ومقبولية الأدلة الرقمية أمام المحاكم بما في ذلك تتبع حيازة الأدلة.

ب- مكافحة الفساد

من عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠١٤، عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مع حكومة دولة العراق لتعزيز التعاون الدولي واسترداد الأصول وتسليمها وبدء وإدارة الدعاوى القضائية في الولايات القضائية الأجنبية بالشراكة مع هيئة النزاهة العراقية وغيرها من هيئات إنفاذ القانون. وقد تم تقديم التدريب في مجال التحقيق المالي في قضايا الفساد والتعاون الدولي في استرداد الموجودات.

حقائق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في دولة العراق

تشريع

٤ ورش عمل تشريعية متخصصة
اعتماد قانون غسل الأموال وتمويل الإرهاب
قانون في انتظار موافقة البرلمان: قانون مكافحة الإرهاب الجديد
قانونان يجري اعتمادهما: قانون الأدلة الرقمية و قانون المواد الكيميائية ذات الاستخدام المزدوج

بناء القدرات

٣٤ نشاط لبناء القدرات
تدريب ٦٦٠ ضابط
تغطية ١٠مواضيع مرتبطة بالإرهاب
١٩٨ خبيرا لتبادل الخبرات
تقديم ٢١ وثيقة توصية

التعاون الإقليمي والدولي

٧ اجتماعات متخصصة
تدريب ٥٦ ضابطاً
دمج ٨ آليات تسهل التعاون في التشريعات
انشاء شبكتين إقليميتين
8 زيارات دراسية لتعزيز التعاون
بعثتا تعاون لبناء الشراكات في بغداد والبصرة

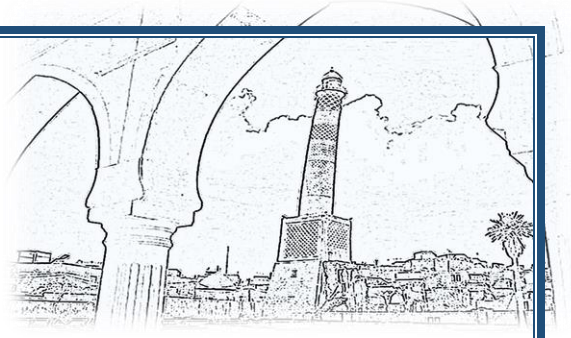

ج- معالجة الاتجار في الممتلكات الثقافية

في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧، وبدعم من حكومة دولة اليابان، اشترك المكتب مع حكومة دولة العراق بشأن استجابة نظام العدالة الجنائية لمكافحة الاتجار بالممتلكات الثقافية وتمويل الجماعات الإرهابية من خلال عائدات ذلك الاتجار، عملاً بقرار مجلس الأمن ٢١٩٩، وذلك بمشاركة ممثلي الإنتربول واليونسكو.

بناءً على نجاح مجالات التعاون السابقة، تم اختيار عدد جديد من الموضوعات للتعاون في المستقبل والعديد منها مستمر حالياً.

أ- مكافحة غسل الأموال

اعتبارًا من عام ٢٠١٩ وبدعم من حكومة دولة اليابان، شارك المكتب مع حكومة دولة العراق لتنفيذ مبادرة تعطيل العمليات الإرهابية والجريمة المنظمة، بما في ذلك انتشار التطرف العنيف في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وفيما يتعلق بأنشطة مكافحة غسل الأموال وبالشراكة مع مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يخطط المكتب لتقييم التحديات التي تواجه المؤسسات المالية وخدمات تحويل الأموال في الكشف عن المعاملات المشبوهة والإبلاغ عنها، وتقديم ست دورات تدريبية لمسؤولين مختارين من المؤسسات المالية وخدمات تحويل الأموال والأصول لتشجيع الإبلاغ عن المعاملات المالية المشبوهة.

ب- الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين

يعد العراق أحد البلدان الخمسة التي ركزت عليها المرحلة الثانية من برنامج "العمل العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين"، الذي يدعمه الاتحاد الأوروبي حيث بدأ تنفيذ المشروع في أبريل ٢٠١٩ بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة. ويهدف البرنامج إلى دعم السلطات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في تطوير منظومة فعالة على الصعيدين الوطني والدولي لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين (في المجال الوظيفي مثل مجالات الاستراتيجية ووضع السياسات؛ والمساعدة التشريعية؛ وبناء القدرات؛ والتعاون الإقليمي وعبر الإقليمي؛ وحماية ومساعدة ضحايا الاتجار والمهاجرين المستضعفين بمن فيهم الأطفال). ويتم تنفيذ هذا البرنامج في العراق بالشراكة مع اللجنة الوطنية العليا لمكافحة الاتجار بالأشخاص برئاسة وكيل وزارة الداخلية وعضوية جميع الوزارات التنفيذية على مستوى المدير العام، بالإضافة إلى ممثل من المفوضية العليا لحقوق الإنسان.

ج- دعم الأطفال الذين تم توظيفهم واستغلالهم من قبل الإرهابيين والمتطرفين

قام المكتب بتطوير موجهات استرشادية للدول الأعضاء حول كيفية معاملة الأطفال المنخرطين في الجماعات الإرهابية والجماعات المتطرفة العنيفة من قبل السلطات الوطنية، للتأكد من أن معاملتهم تتماشى مع القواعد والمعايير الدولية. وفي عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩، بتمويل من حكومة دولة اليابان، أجرى المكتب أنشطة إقليمية متعلقة ببناء القدرات شملت دولة العراق كما سيتم تقديم مساعدة متخصصة لحكومة دولة العراق من خلال التدريب المخطط له في أواخر عام ٢٠١٩ لإعادة تأهيل وإعادة دمج الأطفال الذين يتم تجنيدهم واستغلالهم من قبل الجماعات الإرهابية والجماعات المتطرفة العنيفة.

د- التصدي للعنف ضد المرأة

بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبدعم من حكومة دولة اليابان، سيعمل المكتب على تعزيز قدرات موظفي إنفاذ القانون على توفير استجابات مهنية تراعي الفوارق بين الجنسين لضحايا العنف من النساء. ومن المتوقع أن يتم التدريب خلال عام ٢٠١٩ في أربيل، بمشاركة ضباط إنفاذ القانون من بغداد كما سيضع المكتب برنامجًا شاملاً لتحسين استجابة العدالة الجنائية للعنف ضد المرأة في دولة العراق.

ه- مراقبة الحدود

يعمل المكتب مع هيئة المنافذ الحدودية لبناء القدرات على تحديد المخاطر المتعلقة بالحاويات في الموانئ البحرية والموانئ الجافة والمعابر الحدودية البرية في إطار برنامج مراقبة الحاويات (CCP) وقد شارك مسؤولون عراقيون في ورشتي عمل إقليميتين تم تنظيمهما في إطار مشروع الاتصال بين المطارات (AIRCOP) التابع للمكتب في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨. بالإضافة إلى ذلك، سيبدأ المكتب في عام ٢٠١٩ مشروع لمراقبة الحدود بتمويل من حكومة دولة اليابان بهدف تعزيز قدرات أجهزة إنفاذ القانون على الكشف عن أعضاء الجماعات الإجرامية والإرهابية واعتراضهم والتحقيق معهم عند محاولة الدخول إلى دولة العراق والعمل فيها.

بعثات بناء الشراكة إلى بغداد والبصرة

بناءً على طلب الحكومة، أوفد المكتب بعثتين لبناء الشراكات إلى دولة العراق، في شهري يوليو ونوفمبر٢٠١٨، بقيادة نائب الممثل الإقليمي آنذاك وبدعم من خبراء المكتب المعنيين بمراقبة الحدود، وتحليل المعلومات الجنائية، والطب الشرعي، ومكافحة الفساد، ومنع الجريمة والعدالة الجنائية، مع التركيز على إصلاح السجون ومرافق احتجاز الأحداث، وتعاطي المخدرات، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، والعلاج والرعاية. ركزت المهمة الأولى (إلى بغداد والبصرة) على مراقبة الحدود وإنفاذ القانون والاتجار غير المشروع، مع اهتمام خاص بالمخدرات، وركزت المهمة الثانية (إلى بغداد) على مكافحة الفساد ومكافحة غسل الأموال وإصلاح السجون والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وتعاطي المخدرات. خلال هذه البعثات، التقى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بمجموعة واسعة من الشركاء الوطنيين والوكالات الشقيقة التابعة للأمم المتحدة وكذلك مع المانحين، وناقش كيف يمكن للمكتب دعم دولة العراق في المجالات المذكورة أعلاه. بالإضافة إلى ذلك، أتيحت للمكتب الفرصة لزيارة مختبر للطب الشرعي في البصرة ونقطة عبور حدودية مع دولة الكويت.

الوحدة في التنوع: المسؤولون العراقيون في زيارة دراسية إلى ميشيلين (بلجيكا)

يعد التنوع والشمول والتسامح والتكامل من القيم الأساسية لمنظومة الأمم المتحدة، ومع ذلك ما زال من الصعب تحويلها إلى عمل مباشر في سياق التصدي للإرهاب والتطرف العنيف. وإحدى الطرق الممكنة لمواجهة هذه التحديات هي التعلم من التجارب الناجحة السابقة.

في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ مارس ٢٠١٩، قام وفد عراقي بزيارة دراسية نظمها فرع المكتب المعني بمنع الإرهاب لمدينة ميشيلين بدولة بلجيكا، برفقة كل من الممثل الإقليمي للمكتب، السيدة كرستينا البرتين والمستشار الإقليمي لبرنامج مكافحة الإرهاب، السيد علي يونس. وقد استهدفت الزيارة تعزيز القدرات على مواجهة حالات الأزمات، ومكافحة الإرهاب، ومنع التطرف العنيف.

في حين أن دولة بلجيكا لديها ٥٦٥ مقاتلًا إرهابيًا أجنبيًا، فإن مدينة ميشيلين واحدة من المجتمعات والبلدات الرئيسية التي لم يتم تجنيد أي من مواطنيها. تعود هذه النتائج إلى المبادرة والجهود التي بذلها سكان المدينة تحت قيادة عمدة المدينة الحالي، بارت سومرز، الذي حصل على جائزة العمدة العالمية من قبل مؤسسة عمدة المدينة في عام ٢٠١٦ نظراً لجهوده.

وقد أتيحت الفرصة للزائرين لمقابلة عمدة ميشيلين السيد سومرز لمناقشة مشروع ميشيلين "الشرطة وحقوق الإنسان"، من أجل التعاون الأمني. وعند الحديث عن دور الشرطة في تعزيز التعاون الأمني من خلال الاندماج والتنوع، تحدث السيد سومرز عن ذلك بقوله: "يُنظر إلى مقاربة مكافحة الجريمة في ميشيلين في المقام الأول على أنها سياسة اجتماعية يجب إشراك المجتمع بها، وثانياً نحن لا نستخدم أبدًا الشرطة لتجريم الجماعات في المجتمع". وبنهاية الزيارة، تم وضع مجموعة من التوصيات لتحديد طرق تكرار تجربة ميشيلين في بلديات مختارة في دولة العراق.

إنطلاق الجهود العملية لمراقبة الحدود في العراق

كجزء من النهج المتكامل لإدارة الحدود لدعم جهود الدول الأعضاء، تمت دعوة المكتب من قبل هيئة المنافذ الحدودية، إلى جانب وزارة المالية ووزارة النقل ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع ووزارة الداخلية والجمارك، للاجتماع في بغداد في ١٨ فبراير ٢٠١٩. وهدف الاجتماع إلى استكشاف سبل التعاون في إطار برنامج مراقبة الحاويات التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وقد حضر الاجتماع ممثلو المنظمة الدولية للهجرة والاتحاد الأوروبي وأستراليا والولايات المتحدة.

عقب الاجتماع، اتخذت هيئة المنافذ الحدودية عدة خطوات لإضفاء الطابع الرسمي على التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بما في ذلك التوقيع على مذكرة تفاهم وإنشاء لجنة تسييرية. وكانت أولى الخطوات التي تم

اتخاذها هو التدريب المشترك لضباط إنفاذ القانون العراقيين في معبر طريبيل الحدودي مع ضباط إنفاذ القانون الأردنيين عند معبر الكرامة الحدودي (نُفذ النشاط الأول من المشاريع التي يمولها الاتحاد الأوروبي في الفترة من ٧ إلى ١٨ أبريل ٢٠١٩ في عمّان، الأردن وستستمر هذه الأنشطة طوال عام ٢٠١٩). جدير بالذكر أن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يعمل حالياً لتوسيع التعاون ليشمل مطار بغداد الدولي وميناء أم قصر.

تمكين مسؤولي العدالة الجنائية من النساء في الاستجابة الوطنية لمكافحة الإرهاب

أثناء بذل الجهود للتعامل مع عواقب الهجمات الإرهابية، وتقديم الجناة إلى العدالة، وتقديم الدعم للضحايا والناجين، تم الاعتراف على نطاق واسع في العراق بأهمية تمكين المرأة في عملية بناء السلام الجارية واستجابة نظام العدالة الجنائية لجرائم الإرهاب. في ٧ مارس ٢٠١٩، نظم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة اجتماعًا لأصحاب المصلحة لإطلاق برنامج جديد حول "تعزيز قدرات العاملات في قطاع مكافحة الإرهاب"، في أربيل، وضم الاجتماع ٤٠ ممثلاً عن حكومة إقليم كردستان، وزارات الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية والداخلية والعدل والتعليم، والبرلمان، والمؤسسات القضائية، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمة تمكين المرأة، لجمع وجهات نظر جميع القطاعات المعنية في البرنامج المخطط.

ومن الملاحظ من العديد من التدريبات التي أجراها المكتب أن أغلبية الحضور كانوا من الذكور، مما أدى إلى اقتراح هذا البرنامج، وذلك لزيادة دور المرأة الذي لا غنى عنه في جهود مكافحة الإرهاب. أعرب المشاركون في الاجتماع عن تقديرهم للمقترحات والمبادرات التي طرحها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وسلطوا الضوء على الجهود ذات الصلة المبذولة لإدماج المرأة، مثل خطة العمل الوطنية التي وضعها العراق بشأن قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلام والأمن. وقد شمل الاجتماع على مناقشات غنية متعددة كما شجع أصحاب المصلحة على تحديد بعض الحواجز المحتملة أمام وصول النساء إلى مناصب صنع القرار والحصول على ميزانيات لجدول أعمال المرأة والسلام، وشدد أصحاب المصلحة كذلك على ضرورة إدراج وجهات نظر النساء أثناء إجراء دراسات عن النساء.

حفل لاستكمال خمس سنوات من برنامج فرع منع الإرهاب لدعم جهود دولة العراق لمكافحة الإرهاب

يتعاون المكتب مع حكومة دولة العراق على نطاق واسع في منع الإرهاب ومكافحته، وقد شملت الإنجازات التي تمت مشروع قانون مكافحة الإرهاب الجديد الذي يراجعه البرلمان حاليًا، واستراتيجية مكافحة التطرف العنيف، وإنشاء رابطة لضحايا الإرهاب. وقد تم الاحتفال بهذه الإنجازات في الحفل الذي أقيم في بغداد في دار ضيافة معالي دولة رئيس الوزراء يوم الأحد ١٤ أبريل ٢٠١٩، بمشاركة ممثلين عن المملكة المتحدة والدنمارك واليابان.

وأعلن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عن الانتهاء من برنامج مدته خمس سنوات لدعم جهود مكافحة الإرهاب في دولة العراق فيما يتعلق بالبرامج المدعومة من دولتي اليابان والدنمارك. وقد تم تنفيذ المشروع العالمي لتعزيز النظام القانوني لمكافحة الإرهاب للسنوات ٢٠١٤ ـ ٢٠١٥، ٢٠١٥ ـ ٢٠١٦، ٢٠١٦ – ٢٠١٧، ٢٠١٧ – ٢٠١٨، وأخيرًا بعد تحرير الموصل ٢٠١٨ ـ ٢٠١٩؛ بدعم من حكومة دولة اليابان، كما تم تنفيذ برنامج تعزيز تدابير العدالة الجنائية ضد الإرهاب وغيره من برامج الجريمة المنظمة في دولة العراق مع مرحلتيه (المرحلة الأولى ٢٠١٧ ـ ٢٠١٨ والمرحلة الثانية ٢٠١٨ ـ ٢٠١٩)؛ بمساعدة من حكومة دولة الدنمارك.

إن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على استعداد لمواصلة الشراكات مع الحكومة العراقية بشأن التعاون في المستقبل في تقديم الدعم لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التطرف العنيف الذي يؤدي إلى الإرهاب. وقد بدأت هذه الشراكات بالفعل مع "المشروع العالمي لتعزيز النظام القانوني لمكافحة الإرهاب في العراق بعد تحرير الموصل (٢٠١٨ – ٢٠١٩)".

التواجد الدائم للمكتب في دولة العراق: الخطط الحالية والأهداف المستقبلية

بعد المشاركة في العديد من بعثات التقييم إلى دولة العراق، شغل السيد علي البرير منصبه الجديد في بغداد كمنسق لبرامج المكتب ورئيس للمكتب ببغداد، وسيكون وجود السيد البرير عاملاً رئيسياً في ضمان مشاركة المكتب الكاملة مع الحكومة العراقية على مستوى الفريق القطري المركزي والمحلي للأمم المتحدة، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وممثلي المجتمع الدولي في العراق. حيث يستعد المكتب للقيام بدور أقوى في معالجة العلاقة بين الجريمة المنظمة والإرهاب، بما في ذلك تعزيز العدالة الجنائية والمؤسسات الصحية، وذلك لدعم البلاد في طريقها للمضي قدماً. ومنذ توليه هذا المنصب، عقد منسق البرنامج سلسلة من الاجتماعات المثمرة مع مختلف الوزارات من حكومة دولة العراق. كما شملت الاجتماعات شركاء وأصحاب مصلحة ومنظمات غير حكومية وشركاء تنمية تهتم بعمل المكتب في المستقبل، مع إيلاء اهتمام خاص لبناء الدولة، ومكافحة المخدرات، ومنع الإرهاب، وإصلاح السجون، ومستقبل الأطفال الذين يتم تجنيدهم واستغلالهم من قبل الجماعات الإرهابية والجماعات المتطرفة العنيفة، وكذلك مكافحة العنف ضد المرأة.

الصورة ١: حارس عند مدخل قصر آشور ناصربال الثاني في نمرود، بلاد ما بين النهرين القديمة.

الصورة ٢: مئذنة الحدبة من مسجد نور الدين العظيم، ١١٧٢. الصورة: مصعب محمد جاسم.

الصورة ٣: مدينة الحضرة. الصورة: إصدارات جيلبرت.

الصورة ٤: تفاصيل الإغاثة من صيد آشور ناصربال على ظهور الخيل. نينوى، آشور، ٦٣٥-٦٤٥ ق.م.

UNODC
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

يتم تمويل الأنشطة والمشاريع في هذه النشرة من قبل الجهات المانحة التالية

الموقع الكتروني

www.unodc.org/middleeastandnorthafrica

تويتر

@UNODC_ROMENA

البريد الإلكتروني

unodc-egyptfieldoffice@un.org

العنوان

١٤ شارع ٢٨٠، رقم بريدي ١١٤٣٥، المعادي، القاهرة، جمهورية مصر العربية